

تحديث وإصلاح الجامعة الجزائرية كأحد مرافق القطاع العام: الواقع والطموحات

Modernization and reform of the Algerian university as a public sector: reality and ambitions

علمي حمزة*¹

¹ جامعة فرحات عباس سطيف 1، hamza.almi@univ-setif.dz.

تاريخ الاستلام: 2023/12/21 تاريخ القبول: 2024/01/10 تاريخ النشر: 2024/01/12

Abstract

The university plays a major role in educating high-level human resources in various specializations, but it is not at the level of aspirations, as it knows many shortcomings despite the reform processes that it witnessed during the last decade. Therefore, this paper studies the activation of the development role of the Algerian University to advance the Algerian economy outside the oil and gas sector, through achieving compatibility between the outcomes of higher education and the needs of the labor market.

Keywords : Public institution; The university; Reforms; Economic development.

Jel Classification: A2, I2, O1

ملخص

تقوم الجامعة بدور كبير في توفير الموارد البشرية في مختلف الاختصاصات، لكنه ليس في مستوى التطلعات، حيث أنها تعرف الكثير من النقائص، لهذا تدرس هذه الورقة البحثية تفعيل الدور التنموي للجامعة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع النفط والغاز، يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف إصلاح التعليم العالي ومنها خاصة تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة عمومية؛ الجامعة؛ إصلاحات؛ تنمية اقتصادية

تصنيف جال: A2، I2، O1.

1. مقدمة:

تمتلك الجزائر اليوم عدة مؤسسات وهيئات ضخمة ومهمة تصنف ضمن القطاع العام، هذا القطاع الذي مازال يعتمد في تمويله بشكل كامل على موارد النفط، ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يرهن فرص التنمية الوطنية. فمن أجل الخروج من هذا المأزق، أصبح من الضروري تفعيل الدور التنموي للقطاع العام بهدف النهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، لهذا، فإن أول ما يجب الاهتمام به هو "تعليم وتكوين الموارد البشرية عالية المستوى" في مختلف التخصصات، في هذا المجال، تلعب الجامعة -وهي مؤسسة تابعة للقطاع العام- دورا كبيرا لكنه ليس في مستوى التطلعات والطموحات، حيث أنها تعيش الكثير من النقائص بالرغم من عمليات الإصلاح التي عرفتھا خلال العشرية الأخيرة، من هنا، تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفعيل الدور التنموي للجامعة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟

لمعالجة هذه الإشكالية، يتم طرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن؟
- ماهي أهداف عملية الإصلاح التي عرفتھا الجامعة الجزائرية في العشرية الأخيرة؟
- ما هي الطموحات التي من شأنھا جعل الجامعة تلعب دورھا التنموي للنهوض بالاقتصاد الجزائري؟

تتطلب الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة اختبار صحة الفرضية التالية:

تحقيق طموحات وأهداف عملية الإصلاح التي عرفتھا الجامعة الجزائرية يمكن أن يساهم في تفعيل دورھا التنموي للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في وصف واقع الجامعة الجزائرية كقطاع عام في الجزائر، وتحليل عناصر الإصلاح الذي عرفه هذا القطاع العام والطموحات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دوره في النهوض بالاقتصاد الوطني.

سيتم تقسيم البحث إلى محورين اثنين، يدرس المحور الأول واقع الجامعة الجزائرية كأحد مرافق القطاع العام، حيث يتضمن تقييم مسار إصلاحات الجامعة الجزائرية العناصر الثلاثة التالية: إصلاح الإدارة والتسيير الجامعي وإصلاح التعليم العالي وكذلك إصلاح البحث العلمي؛ إنشاء دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية مع التعرض لمهامها وأهدافها. أما المحور الثاني فيدرس طموحات تحديث وإصلاح الجامعة الجزائرية، حيث يتضمن أهداف عملية إصلاح الجامعة الجزائرية بصفة عامة ثم التركيز على هدف تحقيق الجودة في التعليم العالي الذي يشمل جودة التأطير وجودة التعليم والمواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق الشغل، وأخيرا اقتراح مصادر إضافية لتمويل الجامعة الجزائرية، قصد تمكينها من أداء وظائفها على أكمل وجه.

2. واقع الجامعة الجزائرية كأحد مرافق القطاع العام:

تعتبر الجامعة الجزائرية إحدى أكبر مرافق القطاع العام في الجزائر، بمبانيها ومواردها البشرية (طلبة؛ أساتذة، موظفين، عمال) حيث أصبحت في كل ولاية من الولايات الجزائرية جامعة على الأقل، كما ارتفع عدد الطلبة والأساتذة في العشريتين الأخيرتين بشكل ملحوظ للغاية. عرف هذا المرفق (الجامعة) تحديثا في عدة مجالات مست نظام التعليم ووسائل التدريس والإدارة، حيث انتقل نظام التعليم العالي من نظام كلاسيكي إلى نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه LMD، كما أصبح تدريس المحاضرات يتم عن طريق الاستعانة بأجهزة الكترونية حديثة كأجهزة الكمبيوتر الشخصي Laptop وأجهزة Tablettes وشاشات العرض Data show، أما إدارة الجامعة والكليات التابعة لها فأصبحت تعتمد في عملها

على المواقع الالكترونية، التي تساعدها على التعامل مع الأساتذة والطلبة عن بعد ونشر كل ما هو جديد في حينه.

1.2. تقييم مسار إصلاحات الجامعة الجزائرية

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002، حيث تم تسطير هدف إستراتيجي خلال المرحلة 2004-2013، يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي.

قبل دراسة فحوى إستراتيجية إصلاح التعليم العالي في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين، لا بد أولا من معرفة دواعي الإصلاح وأهدافه، حيث تأتي إستراتيجية الإصلاح من منطلق أن البطالة في الجزائر هي مشكلة غياب إستراتيجية تعليمية مؤهلة لمناصب شغل مكيفة ومبرمجة في إطار تحقيق التنمية المستدامة. لذا، جاء نظام "ل م د" ليحل محل النظام الكلاسيكي الذي كان يعاني من بعض الاختلالات منها: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، صفحة 09؛ 10)

مسالك تكوين غير متخصصة بالشكل المطلوب؛ المدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة نتيجة اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي؛ أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بحضور ساعات مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي؛ نظام تقييم ثقيل ومثبط، من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات عادية، شاملة، استدرائية) مع تمديد فترة الامتحانات بشكل مبالغ فيه؛ غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل؛ برامج تكوين أقل ملاءمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة؛ اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

إن التطورات الأخيرة على مستوى المنظومة الجامعية تعزى إلى الإستراتيجية التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال هيكلية جديدة مرفقة بتجديد البرامج والتسيير البيداغوجي الذي ضم ثلاثة أطوار رئيسية هي: ليسانس، ماستر، دكتوراه؛ بمعنى هيكلية تكون مصحوبة بتحسين وتأهيل مختلف البرامج وتنظيم جديد استجابة للمعايير الدولية. وتنقسم إستراتيجية إصلاح التعليم العالي في الجزائر إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: الإدارة والتسيير الجامعي؛ التعليم العالي؛ البحث العلمي. ندرس ذلك فيما يلي:

1.1.2. إصلاح الإدارة والتسيير الجامعي: يتجلى هذا الإصلاح في إدخال نمط جديد

للتسيير مبني على أسس الحكامة الراشدة من خلال قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية، إضافة إلى تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات الجامعية؛ تدعيم روح الحوار والتشاور بإقرار قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها؛ تعميم استعمال الإعلام الآلي وشبكة الإنترنت في الإدارة والتسيير على مستوى الجامعات، وتعزيز التواصل عن طريق المواقع الإلكترونية للجامعات والمراكز الجامعية والكليات.

يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز المهمة الثقافية للجامعة يكمن في تعزيز القيم العالمية، خاصة تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخرين، وذلك ضمن إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها. يتعين على الجامعة أن تظهر التفتح للتطورات العالمية، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. كما يتطلب الأمر تشجيع التبادل والتعاون الدوليين، مع التركيز على تنويع هذه التعاونات. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، صفحة 11)

2.1.2. إصلاح التعليم العالي: لقد جاء هذا الإصلاح حسب وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي، نتيجة للاختلالات التي عرفها النظام الكلاسيكي والتي جعلت الجامعة غير مواكبة بالقدر الكافي للتحويلات التي عرفتها الجزائر على الأبعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما جعلت هذه الاختلالات نظام التعليم العالي يعيش في حالة عدم الموازنة التي جعلته غير قادر على الاستجابة بفعالية مع الواقع الذي يعرف

تحديات يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات، كما تفرضها عوامة الاقتصاد، وبروز المهن الجديدة وعوامة منظومات التعليم العالي. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، صفحة 05) يتمثل إصلاح التعليم العالي في تبني نظام يختلف عن النظام السابق يعرف باسم نظام LMD، وهو عبارة عن تنظيم للتعليم العالي في أطوار ثلاثة هي: ل: ليسانس، م: ماستر، د: دكتوراه. تعتمد على نظام السداسيات. يمكن توضيح هيكله لنظام LMD كما يلي: (ثريا الماحي، 2011)

- **الطور الأول: شهادة الليسانس:** تتم هذه المرحلة التكوينية في طورين، وتشمل تكوين قاعدي (أولي) متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات (تعليم مشترك يمتد على سنتين)، تخصص للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين، بسنة للتخصص، يتفرع التكوين فيها إلى:

- ✓ فرع أكاديمي : يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة في الطور الثاني : الماستر، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.
- ✓ فرع مهني : يتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصاحبها بالاندماج المهني المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة (التربية الوطنية، الصحة، العدالة، الفلاحة، الصناعة، السكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ)

- **الطور الثاني: شهادة الماستر:** تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين، ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس "فرع أكاديمي" تتوفر فيه شروط الالتحاق، كما أنه يمكن مشاركة الحائزين على شهادة ليسانس "فرع مهني"، بعد فترة

قصيرة يقضونها في عالم الشغل؛ يسمح الطور الثاني بمتابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص، يمكّن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني؛ وينقسم إلى:

- ✓ فرع أكاديمي: يمتاز بتحضير الطالب المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر باحث)؛
- ✓ فرع مهني: يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال محدد، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية ويبقى توجيهه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).

- **الطور الثالث: شهادة الدكتوراه:** أمام تعدد الاختصاصات، والتطور المذهل للمعارف والطابع التطبيقي للبحث، فإن التكوين في مستوى الدكتوراه الذي يدوم لمدة ثلاث سنوات، ينبغي أن يضمن تعميق المعارف في الاختصاص والتكوين عن طريق البحث ولصالحه علما أن ما يبرر إعادة توجيه التكوين في مستوى الدكتوراه أيضا هو ظهور حرف جديدة تكون مدتها محددة أحيانا كنتيجة للتطوير التكنولوجي، وتطور الطلب يزداد شيئا فشيئا إلى التخصص النوعي والتكويني في مستوى الدكتوراه الذي ينبغي أن يبقى أولوية لدى كل مؤسسة جامعية، ويجب أن يحقق الأهداف التي وضع من أجلها؛ ويتوج هذا التكوين بشهادة.

يتميز نظام ال: ل م د بأنه نظام يركز على مقاربات ابتكارية تتمثل في: إمكانية بناء برامج للتعليم والتكوين مستوحاة مباشرة من احتياجات المجتمع، ويرتكز أيضا على تطوير قدرات البحث وتطوير تطبيقاته. وفيما يلي أهم خصائص هذا النظام:

أ. **نظام LMD ذو طابع عالمي:** تضع الهيكلية المقترحة نظام التعليم العالي في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنجلوسكسونية

والذي وافقت عليه البلدان الأوروبية، مما أعطى هذا النظام طابعا عالميا، وكان من المفروض أن هذا النظام التعليمي سيعمل على: (ثريا الماحي، 2011)

- ◀ تسهيل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات؛
- ◀ تحسين برامج الجامعة الجزائرية واندماجها في محيطها الاجتماعي والاقتصادي؛
- ◀ إمداد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف؛
- ◀ خلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني آخر ناتج عن اختيارهم.

ب. نظام LMD هو نظام السداسيات: إن إعادة التنظيم في شكل " سداسيات " سيسمح بـ:

- أخذ وتيرة التعليم في الحسبان بكيفية أكثر دقة وتجاوز القيود الناجمة عن امتداد المقررات الدراسية على مدى سنة؛
- تطوير مسعى إدماجي للتكوين الأولي والتكوين "المستمر"
- تشجيع التجديد البيداغوجي وتسهيل التوجيه وإعادة التوجيه؛
- تشجيع المشاريع التكوينية متعددة الفروع؛
- مضاعفة إمكانيات اعتماد المكتسبات بيداغوجية كانت أو مهنية.

ت. نظام يعتمد على التكنولوجيا الحديثة: نخص بالذكر هنا المشروع الوطني للتعليم عن بعد، الذي وجد قصد تخفيف نقائص التأطير، من جهة، وأيضا من أجل تحسين نوعية التكوين، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاث مراحل: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018)

- ◀ **المرحلة الأولى:** هي مرحلة استعمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية على الخصوص، قصد امتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين، مع تحسين محسوس لمستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير)؛
- ◀ **المرحلة الثانية:** تشهد اعتمادا على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، تعتمد خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني)، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية (سياق على المدى المتوسط)؛
- ◀ **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي.

ث. نظام **LMD والبعد الدولي للتعليم العالي:** من بين المتطلبات أيضا، البعد الدولي للتعليم العالي، والذي يبرز من خلال: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، 2007، صفحة 12)

- ◀ التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي الأكثر نجاعة، باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها؛
- ◀ إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية (فضاء مغاربي، أوروبومتوسطي...) تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار، ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث، بذلك، يمكن القول أن نظام **LMD** يسمح بتحقيق تناغم النظام الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم.

3.1.2. **إصلاح البحث العلمي:** عرفت الفترة الخماسية 2008-2012 إنجاز هياكل قاعدية وتجهيزات كبرى خاصة بالبحث وذلك بتسطير وإنجاز ستة أصناف من الهياكل القاعدية تتمثل في مجموعات مخابر ومراكز ووحدات البحث وأقطاب علمية للتميز داخل

مؤسسات التعليم العالي والبحث والمنشآت العلمية ما بين الجامعات والأقطاب التقنية، وكذا التجهيزات الكبرى المرتبطة ببرامج التعبئة بالإضافة إلى مخابر البحث التي تهدف إلى: (غنية شليغم، محمد الصغير كاوجة، 2012)

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مجال علمي معين؛
- تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث؛
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها؛
- المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة مع ترقية نتائج البحث ونشرها المشاركة في التكوين بالبحث وللبحث.

لقد توجب إعداد البرامج الوطنية للبحث مع مراعاة الأهداف العلمية المسطرة من قبل الهيآت المعنية. كما أن نظام ال: ل م د هو نظام يدعم ويرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعات ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة وحتى الهيئات المالية والمستثمرين المحتملين. لأجل هذا، يتم عقد الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، بهدف جملة من النقاط، منها ما يتعلق بإصلاح وتطوير البحث العلمي: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، 2007، صفحة 13)

- إعداد دراسة تقييمية لوضعية البحث العلمي في الجزائر ومن ثم إعداد منهجية عملية لتطوير البحث العلمي؛
- إعداد خطة شاملة ومتكاملة بين مختلف التخصصات حول الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي؛
- ترقية تدابير تحفيزية لنقل منتجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نحو الفضاء الاقتصادي والاجتماعي؛

كما يتم عقد الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، بهدف التقييم وتعزيز الإصلاح وأيضا تحقيق الجودة في التعليم العالي وكذلك إيجاد التوافق بين التكوين ومتطلبات سوق العمل.

2.2. دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية

تسعى الدول النامية ومنها الجزائر إلى خلق فضاءات يلتقي فيها طلبة الجامعات باعتبارهم متعلمين مع وكالات تدعيم الشباب أصحاب الأفكار بهدف غرس روح المقاولاتية لديهم، بتنظيم ورشات تكوينية للطلاب على مستوى مختلف جامعات الوطن في إطار ما يسمى بـ: "دار المقاولاتية"، فيما يلي سنتعرض لمهام ونشاطات وأهداف دار المقاولاتية.

تتمثل مهمة دار المقاولاتية في تعميم عملية تحسيس الطلبة بالمقاولاتية على مستوى جميع الكليات في كل جامعة، حتى تمس هذه العملية جميع الطلبة في مختلف التخصصات، بهدف إنشاء جيل جديد من المقاولين الشباب وذلك من خلال إرساء ثقافة المقاولاتية وروح المبادرة في صفوف الطلبة وأيضا إدراج تخصصات مهنية ومقاييس في الليسانس والماستر تخص كيفية إنشاء مشروع. (جامعة الأغواط، 2018)

للقيام بهذه المهام، تعمل الجامعات الجزائرية على تخصيص كل مرافقها بالوسائل التكنولوجية والقيام بالحملات الإشهارية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة وتدعوا ممثلي مختلف الأجهزة المساهمة في إنشاء ومرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض القيام بالنشاطات التالية:

- تنظيم أيام مفتوحة وأيام دراسية وورشات تكوينية حول ريادة الأعمال؛
- تنظيم الجامعة الصيفية من أجل تقريب الشباب حاملي أفكار المشاريع من الشبكة المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة (البنوك، مصلحة الضرائب ...)

تسعى دار المقاولاتية إلى نشر وتعزيز ثقافة المقاوله في الوسط الجامعي والتشجيع على توليد أفكار جديدة لمشاريع مبتكرة مع ضمان مرافقة للطلبة حاملي المشاريع؛ إضافة إلى نقل الطلبة من طابع التكوين الأكاديمي إلى الواقع الملموس.

من شأن دار المقاولاتية أن تربط الجامعات الجزائرية بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي وتجعل التعليم الجامعي يساهم في إتاحة الفرصة لدى طلاب الجامعات في تكوين فكرة حول إنشاء مؤسسة مصغرة، وهذا ما يسمح بنشر ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المتعلم من حاملي الشهادات الجامعية.

3. طموحات تحديث وإصلاح الجامعة الجزائرية:

إصلاح نظام التعليم في الجامعة الجزائرية يجب أن يأخذ العامل الاقتصادي بعين الاعتبار في توجيه تلك الإصلاحات وتوجيه منظومة التعليم وخياراتها وتقنياتها بما يخدم الأهداف المسطرة. هنا يجدر التنويه إلى أنه بالرغم من علاقة الارتباط بين التعليم والتنمية إلا أنه ليس كل تعليم موات بالضرورة للتنمية بل ربما يضر بالتنمية، فقد يستهلك التعليم موارد ضخمة لكن يساء توزيع هذه الموارد داخل قطاع التعليم أو قد تستخدم بكفاءة متدنية فيكون من الأجدر أن تصرف في مجالات أخرى أكثر جدوى، كما قد يسيء التعليم إلى قدرات الأفراد بإيجاد مهن غير ضرورية وغير مطلوبة في سوق العمل مما يقود إلى بطالة المتعلمين. (عدنان وديع، 2007، الصفحات 04-18) لهذا، فإن الاهتمام بالجانب الاقتصادي في إصلاح نظام التعليم في هذا المرفق العام "الجامعة الجزائرية" مهم للغاية، فهو يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة وإلى الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا سيتم في هذا المحور دراسة الطموحات التي ترمي إليها الجامعة الجزائرية متمثلة في الأهداف العامة المسطرة من طرف الوزارة الوصية؛ ثم التركيز على هدف تحقيق الجودة في التعليم العالي والذي ينقسم بدوره

إلى جودة التأطير وجودة التعليم والمواءمة بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل؛ وأخيرا اقتراح مصادر إضافية لتمويل الجامعة الجزائرية في المستقبل.

1.3. أهداف عملية إصلاح الجامعة الجزائرية

يرمي الإصلاح الذي خص الجامعة الجزائرية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، 2007، الصفحات
(11-07)

- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي-الاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل؛
- إرساء أسس الحكامة الراشدة التي تستند على المشاركة والتشاور؛
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد؛
- تفتح الجامعة الجزائرية على التطورات العالمية خاصة المتعلقة منها بالعلوم والتكنولوجيا.

تبدو هذه الأهداف العامة المسطرة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعثة للأمل في جعل الجامعة الجزائرية في مكانها الصحيح كمنارة يهتدي بها المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الإدارية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المأمولة.

2.3. تحقيق الجودة في التعليم العالي

هو أحد الأهداف المدرجة ضمن الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، والمتعلق بإرساء نظام لإدارة الجودة في التعليم العالي، من خلال جودة التأطير من جهة، وجودة التعليم من جهة ثانية، والمواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق الشغل من جهة ثالثة، كما يلي:

1.2.3. جودة التأطير: يتم السعي إلى تحقيق جودة التأطير من خلال:

- الحرص على التكوين المستمر للباحثين، مع محاولة استقطاب الأدمغة الجزائرية المهاجرة من خلال توفير الامكانيات المادية والظروف المناسبة لعودتهم ومشاركتهم في النجاح المشروع المتبنى
- تشجيع مشاركة الكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتأطير التربصات الميدانية للطلبة؛
- ترقية الطرق التعليمية من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال المعاصرة؛

2.2.3. الجودة التعليمية: يتم السعي لكسب رهان الجودة التعليمية بحسن تنظيم

الهياكل البحثية والبيداغوجيا، من خلال:

- تكييف نظم التقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي مع النظم المعتمدة دوليا؛
- اعتماد المخابر البحثية باعتبارها نواة مركزية للتكوين العالي؛
- تمكين الأساتذة والطلبة من الاستفادة القصوى من إقامتهم في مخابر البحث الأجنبية التي ينجزون بحوثهم في إطارها؛
- إنشاء أجهزة مكلفة بالتقييم وضمان الجودة في الجامعات.

3.2.3. الموازنة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق الشغل:

الموازنة تعني تجسيد علاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال إشراك هذا المحيط في بناء عروض التكوين وكذا المساهمة في التكوين لاسيما العروض المهنية.

بعد الاطلاع على فحوى برنامج الإصلاح، وجدنا أن نظام ال: ل م د يحتوي على مسارين: مسار مهني ومسار أكاديمي، في كل من طوري الليسانس والماستر. كما وجدنا أيضا أن أحد الأهداف التي تسعى لتحقيقها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو إرساء

نظام لإدارة الجودة في التعليم العالي والذي يتضمن في محوره الأخير المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق الشغل، وهنا تجدر الإشارة إلى وجود تحديات تواجهها عملية إصلاح التعليم العالي في الجزائر تشمل ما يلي: (عبد الله الدبوي، 2010)

- إصلاح هياكل التعليم العالي الداخلية والخارجية (ذات العلاقة بمخرجاته للمجتمع) بحيث يتم تفصي أحوال المجتمع السكانية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها، ويتم التعرف على حاجاتها التعليمية، وعلى مددها للتعليم؛
- يجب معرفة حاجات التنمية وأسواق العمل من خريجي التعليم العالي ومن البحوث العلمية والخدمات الاجتماعية وحاجات السكان إلى التعليم العالي وفروعه المختلفة؛
- تفصي داخل التعليم العالي لتشخيص العلل التي تواجه مدخلاته ومخرجاته وعملياته، وتقويم كفاءته وتشخيص مشاكلها.

كما أن إستراتيجيات التخطيط والتطوير والبحث الناجحة في التعليم العالي لا يمكن أن تتجاهل المؤشرات التالية: (عبد الله الدبوي، 2010)

- تحديد أهداف كل اختصاص في التعليم العالي، وخاصة الاختصاصات النظرية حتى يعرف الدارسون والمدرسون ما هي المخرجات المطلوبة، وهل تلبى احتياجات سوق العمل؛
- إضفاء الطابع التطبيقي على كل اختصاص سواء أكان نظرياً أم تطبيقياً أم تقنياً؛
- تنويع طرق التعليم بإضافة أشكال التعليم المفتوح والمناوب والمنتج وغيره؛
- توفير مستلزمات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية من المراجع وأدوات المختبرات؛
- القيام بعملية تخطيط التعليم العالي الذي يوازن بين الحاجات من القوى العاملة وبين الإقبال على التعليم، وبين الموارد المتاحة؛

تجدر الإشارة إلى أن فلسفة إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر تركز على المرتكزات الثلاثة التالية:

- تقديم تكوينات نوعية لضمان الإدماج المهني لمخرجاتها؛
- زيادة درجة استقلالية مؤسسات التعليم العالي؛
- اعتماد المعايير العالمية لتحقيق جودة التعليم العالي.

لذلك، فإن هذا الإصلاح المنشود، يخلق عدة تحديات على عاتق الجامعة الجزائرية، مثل:

- ضمان تكوين نوعي يتكفل بتلبية الطلب الاجتماعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي؛
- تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي، وهنا، يقتضي نظام ال: ل م د ما يلي: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، 2007، صفحة 13)

- إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي: أي إعادة ضبط أشكال مشاركة الجامعة في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والمساهمة في وضع حلول للمؤسسات التي تواجه مشكلات تسويقية أو إدارية أو تمويلية؛
- إمكانية الانفتاح في مجال التكنولوجيات المتقدمة؛
- تشجيع تنويع التعاون الدولي وفق السبل المتاحة؛
- تطابق التكوين العالي على مستوى الجامعة الجزائرية ومنظومات التعليم العالي العالمية وترسيخ أسس الإدارة التشاركية.

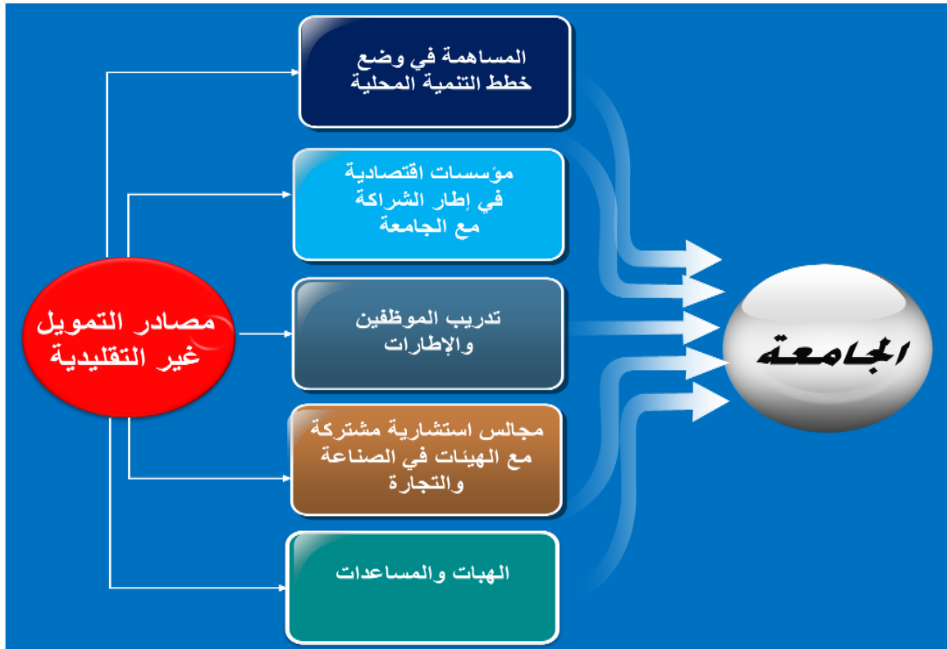
من الجهود التي تبذل حاليا في التعليم العالي والبحث العملي هو إصلاح المناهج وخلق مسارات مهنية لجعل المتعلمين المتخرجين ذوي كفاءة مهنية ومتمتعين بروح المقابلة

والابتكار، بهدف الاستفادة من العنصر البشري وتنمين التعليم خدمة للاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

3.3. مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعة الجزائرية

باعتبار الجامعة الجزائرية أحد مرافق القطاع العام في الجزائر، فهي ما زالت تعتمد في مواردها المالية على الميزانية المخصصة لها من الدولة، لهذا، فإن هذه الميزانية قد تتأثر سلبا بفعل انخفاض الموارد المالية للدولة، من هنا، أصبح من الضروري التفكير في إيجاد موارد مالية إضافية للجامعة تمكنها من أداء عملها بشكل جيد، وتحقيق أهدافها المسطرة. المخطط التالي يوضح المصادر الإضافية المقترحة التي يمكن أن تستفيد منها الجامعة في الجانب التمويلي:

الشكل رقم (01): مصادر التمويل الإضافية المقترحة للجامعة الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح المخطط أن الجامعة باعتبارها مرفقا عاما يعتمد في تمويله على الميزانية السنوية المخصصة له من طرف الحكومة (التمويل الكلاسيكي)، يمكن أن يتم تمويل الجامعة أيضا (تمويلا غير كلاسيكي) عن طريق الشراكة والاستثمار مع مؤسسات اقتصادية في قطاع الزراعة والصناعة والبناء والأشغال العمومية وتحصل على أرباح سنوية؛ كما يمكن للجامعة أن تعمل على تعليم الموظفين والإطارات في مختلف قطاعات النشاط (قطاعات إنتاجية؛ قطاع الخدمات؛ إدارات) وتحصل على عوائد نشاط التعليم؛ إضافة إلى إمكانية إنشاء مجالس استشارية مشتركة بين الجامعة ومختلف الهيئات العاملة في مجال الصناعة والتجارة قصد حل المشاكل التي تواجهها هذه القطاعات، (اتحاد جامعات العالم الإسلامي، 2018، صفحة 38) كما يمكن أن تساهم الجامعة في تقديم الاستشارات للسلطات المحلية فيما يخص وضع خطط التنمية المحلية؛ كذلك، المساعدة على حل المشاكل وتجاوز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ إضافة إلى الهبات والمساعدات التي تمنح من رجال الأعمال الجزائريين إلى الجامعة قصد تمويل مخابر البحث أو تمويل تنظيم الملتقيات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

4. خاتمة:

إن الاستراتيجية الناجحة في الجامعة كأحد المرافق العمومية لا تكون إلا عن طريق تحقيق التفاعل الحقيقي مع مشكلات المجتمع، والتقدير السليم والواقعي لاحتياجاته وموارده وإمكانياته، والعمل على إعداد إطار عام لخطوة واقعية قابلة للتنفيذ في ضوء الإمكانيات المتاحة. بهذا تتمكن الجامعة من لعب دورها الحقيقي، في إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها ونشرها، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للوطن.

إن إصلاح الجامعة الجزائرية يعتبر أهم إصلاح يمس القطاع العام في الجزائر، لأن هذا الإصلاح سينتج لنا موارد بشرية على درجة عالية من التعليم والكفاءة، خصوصا إذا تم توفير التمويل اللازم لإجراء التربصات الميدانية للطلبة بشكل كثيف كل في تخصصه، وهذا ما سيكون له انعكاس إيجابي على كافة القطاعات العمومية وغير العمومية في الجزائر.

رغم الإصلاحات الطموحة التي مست الجامعة من حيث الجانب النظري، إلا أن الجانب العملي نجد فيه بعض السلبيات مثل قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن، مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل؛ قلة العقود مع الشريك الاقتصادي ونقص كبير للترقيات الميدانية؛ إضافة إلى أن التكوين لنيل الشهادات المهنية يكون متخصصا وحسب المنطقة وهذا ما لا نجد تطبيقا له في الواقع. من أجل ذلك، يتم اقتراح ما يلي:

- إنشاء وزارة للاقتصاد تحتوي على الخبراء الاقتصاديين الجزائريين، مهمتها وضع استراتيجية تنمية وطنية تنقسم إلى استراتيجيات تنمية قطاعية تستغل المزايا النسبية لكل ولاية من ولايات الوطن؛
- وضع استراتيجيات تنمية محلية تتعلق بكل ولاية تتكامل أهدافها مع الاستراتيجية التنموية الوطنية بالتعاون مع الأساتذة الجامعيين الاقتصاديين المحليين؛
- تخطيط القوى العاملة على المستويات المحلية من خلال إحصاء اليد العاملة وتنظيمها حسب التخصصات والمهن وبرمجتها بالنظر إلى الاحتياجات الحالية والمستقبلية لليد العاملة على مستوى مختلف المؤسسات وإنشاء التخصصات الجامعية بناء على تلك الاحتياجات بهدف ضمان أداء هذه المؤسسات لمهامها بكفاءة وفعالية؛
- تحويل الدراسة الجامعية تدريجيا من المسار الأكاديمي إلى المسار المهني على مستوى الليسانس والماستر بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية المحلية تحت رعاية وزارة الاقتصاد؛
- توظيف التخصصات الجامعية التي لا يحتاجها سوق العمل على المستوى المحلي أو الوطني وتجميد التخصصات التي تعرف تشبعا في سوق العمل لسنوات محددة بهدف خلق توافق بين تخصصات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؛
- ضرورة إنشاء حاضنات متخصصة على مستوى الجامعات تؤطر من طرف أساتذة جامعيين وإطارات اقتصاديين لاحتضان مشاريع الشباب الجامعيين المبادرين على

مستوى الولاية لزيادة نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ومساعدتها على النمو والتطور.

لهذا، ينبغي تضافر كل الجهود "الجامعة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والسلطات المحلية" لإنجاح هذا الإصلاح وتفعيل الدور التنموي للجامعة، للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات بإنتاج الثروة الحقيقية للدولة ألا وهي الموارد البشرية المؤهلة والتمكنة، لأن النسق التعليمي يقوم على تفاعل جميع القوى النشطة في المجتمع.

5. المراجع:

- اتحاد جامعات العالم الإسلامي. (19 08, 2018). "استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي"، *Récupéré sur www.isesco.org.ma/ar/wp-content/uploads/sites/3/2015/05/strat_taaleem_jamee.pdf*
- ثريا الماحي. (16-15 11, 2011). "نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- جامعة الأغواط. (04 08, 2018). "تقديم دار المقاولاتية". الأغواط، الجزائر. *Récupéré sur http://www.lagh-univ.dz/?page_id=10362*
- عبد الله الدبوبي. (15-13 04, 2010). "استراتيجيات التخطيط في التعليم العالمي ومعوقاتها". جامعة جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا.
- عدنان وديع. (12, 2007). "اقتصاديات التعليم". ا. ا. للتخطيط Éd, مجلة جسر التنمية، العدد 68، ديسمبر/كانون الأول 2007- السنة السادسة، ص.ص. 04-18.
- غنية شليغم، محمد الصغير كاجوة. (08-07 03, 2012). "السياسات البحثية في الجزائر، السياسات والعوائق". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول إشكالية

. *Récupéré sur* العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع و آفاق, الجزائر <http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive>

– *Récupéré sur*. (2018, 05 14). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, www.mesrs.dz

– *Récupéré sur*. (2007, جوان). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. www.mesrs.dz